



## اتفاقيات بهليارات الدولارات بين مصر وليبيا

وأثاره، والتعاون في مجال البحث والإنقاذ البحري، وكذا تم توقيع مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية في مصر، ووزارة الإسكان والتعمير في دولة ليبيا في مجال الإسكان والتشييد. وأثمرت اجتماعات الدورة الحادية عشرة للجنة العليا المصرية الليبية المشتركة عن توقيع مذكرتي تفاهم في مجال الشباب والرياضة بين وزارة الشباب والرياضة المصرية، ووزارتي الرياضة والشباب الليبية، ومذكرة تفاهم بين وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، ووزارة النفط والغاز بدولة ليبيا، ومذكرة تفاهم بين جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية بحكومة الوحدة الوطنية الليبية، وائتلاف الشركات المصرية (أوراسكوم للإنشاءات، ورواد الهندسة الحديثة، وحسن علام للإنشاءات)، وكذا توقيع عقد بين جهاز مشروعات الإسكان والمرافق الليبي، وائتلاف الشركات المصرية ذاته، بشأن تنفيذ الطريق الدائري الثالث بمدينة طرابلس.

وتم التوقيع أيضا على عقد تصميم وتوريد وتركيب مشروع محطتي درنة الغازية، وميلتا الغازية، بين الشركة العامة للكهرباء الليبية، وائتلاف الشركات المصرية (أوراسكوم للإنشاءات، ورواد الهندسة الحديثة، والهندسة)، كما تم توقيع عقد استشاري لمشروع محطتي ميلتا ودرنة الغازية، بين الشركة العامة للكهرباء الليبية وائتلاف استشاريين مصريين.

وجرى توقيع عقد صيانة طريق "أجدابيا- جالو" بين وزارة المواصلات الليبية، ممثلة في جهاز تنفيذ مشروعات المواصلات الليبي، وائتلاف شركات (أوراسكوم للإنشاءات، وحسن علام للإنشاءات، ورواد الهندسة الحديثة).

وفي نهاية الجلسة الختامية، وقع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والمهندس عبد الحميد الدببية، رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية على محضر اجتماعات الدورة الحادية عشرة للجنة العليا المصرية الليبية المشتركة، والذي يتضمن تفاصيل ملفات التعاون التي تم الاتفاق عليها خلال اجتماعات اللجنة المشتركة، والجدول الزمني المقترحة للتنفيذ.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

وقعت مصر وليبيا أكثر من 14 اتفاقية ومذكرة تفاهم اقتصادية في العاصمة المصرية القاهرة، تتخطى قيمتها المبدئية مليارات الدولارات.

توقيع هذه الاتفاقيات جاء على هامش زيارة رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدببية، إلى القاهرة على رأس وفد كبير، تزامنا مع انعقاد اجتماعات اللجنة العليا المصرية الليبية المشتركة وإجراء مباحثات مع عدد من المسؤولين المصريين ضمن زيارة رسمية.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، أن اللجنة المصرية الليبية، تتعقد في القاهرة بعد 12 عاما من التوقف، لافتا الى دعم مصر الكامل لكل خطوات التنمية التي يتطلع لها الشعب الليبي ومشاركة الدولة المصرية بكل مؤسساتها لتنفيذ كل المشروعات التي تلبى طموحات الشعب الليبي.

وأُسفرت اجتماعات الدورة الحادية عشرة للجنة العليا المصرية الليبية المشتركة، عن توقيع 14 مذكرة تفاهم مشتركة بين الجانبين، في عدد من المجالات المختلفة، و6 عقود تنفيذية إلى جانب توقيع محضر اجتماعات اللجنة المشتركة، وقد تضمنت مذكرة تفاهم بين الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في مصر، ووزارة الخدمة المدنية بالحكومة الليبية في مجالات الإدارة والوظيفة العامة والخدمة المدنية، وقعها من الجانب المصري الدكتور صالح الشيخ، رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ووقعها من الجانب الليبي عبدالفتاح صالح الخوجة، وزير الخدمة المدنية.

وتم أيضا توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء اللجنة التجارية المشتركة بين حكومتي البلدين، وكذلك مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للتنمية الصناعية المصرية، ووزارة الصناعة والمعادن الليبية في مجال التعاون الصناعي. كما تم توقيع مذكرتي تفاهم بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية، ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية الليبية؛ للتعاون في المجال الزراعي، والحجر الزراعي. وتم توقيع مذكرة تفاهم حول التعاون المشترك في مجال الشؤون الاجتماعية، كما تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال أمن الطيران المدني. وتم التوقيع على مذكرتي تفاهم للتعاون في مجال مكافحة التلوث البحري

## ■ Billions of Dollar Agreements between Egypt & Libya

Egypt and Libya signed more than 14 economic agreements and memoranda of understanding in the Egyptian capital, Cairo, with an initial value exceeding billions of dollars.

The signing of these agreements came on the sidelines of the visit of the Libyan Prime Minister, Abdel Hamid al-Dabaiba, to Cairo at the head of a large delegation, coinciding with the meetings of the Egyptian-Libyan Joint Higher Committee and holding talks with several Egyptian officials within an official visit.

Prime Minister Mostafa Madbouly confirmed that the Egyptian-Libyan Committee is meeting in Cairo after 12 years of hiatus, pointing to Egypt's full support for all development steps that the Libyan people aspire to and the Egyptian state's participation in all its institutions to implement all projects that meet the aspirations of the Libyan people.

The meetings of the eleventh session of the Egyptian-Libyan Joint Higher Committee resulted in the signing of 14 joint memoranda of understanding between the two sides, in a number of different fields, and 6 executive contracts, in addition to signing the minutes of the joint committee's meetings, which included a memorandum of understanding between the Central Agency for Organization and Administration in Egypt, and the Ministry of Civil Service of the Libyan government in the areas of administration, public service and civil service, was signed by Dr. Saleh Al-Sheikh, head of the Central Agency for Organization and Administration, on the Egyptian side, and Abdel Fattah Saleh Al-Khouja, Minister of Civil Service, signed by the Libyan side.

A memorandum of understanding was also signed to establish a joint commercial committee between the two governments, as well as a draft memorandum of understanding between the Egyptian Industrial Development Authority and the Libyan Ministry of Industry and Minerals in the field of industrial cooperation. Two memoranda of understanding were also signed between the Egyptian Ministry of Agriculture and Land Reclamation and the Libyan Ministry of Agriculture and Livestock Resources; To cooperate in the agricultural field, and agricultural quarantine. A memorandum of understanding was signed on cooperation in the field of social affairs, as well as a memorandum of understanding in the field of civil aviation security.

Two memoranda of understanding were signed for cooperation in the field of combating marine pollution and its effects, and cooperation in the field of marine

search and rescue, as well as a draft memorandum of understanding between the Ministry of Housing, Utilities and Urban Communities in Egypt and the Ministry of Housing and Construction in the State of Libya in the field of housing and construction.

The meetings of the eleventh session of the Egyptian-Libyan Joint Higher Committee resulted in the signing of two memoranda of understanding in the field of youth and sports between the Egyptian Ministry of Youth and Sports and the Libyan Ministries of Sports and Youth, and a memorandum of understanding between the Egyptian Ministry of Petroleum and Mineral Resources and the Ministry of Oil and Gas in the State of Libya. And a memorandum of understanding between the Administrative Centers Development Authority of the Libyan Government of National Unity and the coalition of Egyptian companies (Orascom Construction, Pioneers of Modern Engineering, and Hassan Allam Construction), as well as the signing of a contract between the Libyan Housing and Utilities Projects Authority and the coalition of Egyptian companies itself, regarding the implementation of the C-Ring Road in the city Tripoli.

A contract for the design, supply and installation of the Derna and Milta gas stations project was also signed between the Libyan General Electricity Company, and a consortium of Egyptian companies (Orascom Construction, Pioneers of Modern Engineering, and Engineering), and a consultancy contract was signed for the Melta and Derna gas stations projects, between the Libyan General Electricity Company and a consortium of Egyptian consultants.

A maintenance contract for the "Ajdabiya-Jalo" road was signed between the Libyan Ministry of Transportation, represented by the Libyan Transportation Projects Execution Authority, and a consortium of companies (Orascom Construction, Hassan Allam Construction, and Pioneers of Modern Engineering).

At the end of the closing session, Prime Minister Mostafa Madbouly and Eng. Abdel Hamid Al-Dabaiba signed, the Head of the Libyan National Unity Government on the minutes of the meetings of the eleventh session of the Egyptian-Libyan Joint Higher Committee, which includes the details of the cooperation files that were agreed upon during the meetings of the joint committee, and the proposed timetables for implementation.

**Source (Al-Arabiya.net Website, Edited)**



## الدين الحكومي في الإمارات النقل عالمياً

الإجمالي. وكذلك ارتفعت قيمة الالتزامات المالية على الأسر من 23.6 في المئة من الناتج المحلي في الربع الثاني من العام الماضي، إلى 24.7 في المئة في نهاية الربع الثاني 2021. ويصل المتوسط العالمي على هذا المستوى إلى 65.5 في المئة.

وبحسب التقرير زاد حجم الدين العالمي الضخم أساساً بإضافة 4.8 تريليون دولار خلال الفترة نفسها، ليصل مع نهاية الربع الثاني من العام الجاري إلى 296 تريليون درهم. وكان الارتفاع الأكثر حدة في الأسواق الناشئة التي ارتفع إجمالي الدين فيها من 87 تريليون دولار في نهاية الربع الثاني 2020 إلى 92 تريليون دولار في نهاية الربع الثاني من العام الجاري.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

كشفت معهد التمويل الدولي في تقرير صادر عنه، عن ارتفاع نسبة الدين الحكومي في الإمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة، من 31.9 في المئة في الربع الثاني من العام الماضي، إلى 37.5 في المئة في نهاية الربع الثاني من العام الجاري، لكن مستوى الدين الحكومي في الدولة يبقى بين الأقل عالمياً، مقارنة بمتوسط عالمي وصل إلى 104.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الربع الثاني 2021.

وأظهر تقرير مؤشر الدين العالمي عن ارتفاع دين المؤسسات المالية في الإمارات بدوره خلال الفترة من 51 في المئة من الناتج المحلي، إلى 56.4 في المئة مقابل متوسط عالمي هو 84.7 في المئة.

وارتفع دين المؤسسات غير المالية من 82.3 إلى 85 في المئة من الناتج المحلي، وذلك مقابل متوسط عالمي هو 98.6 في المئة من الناتج المحلي

percent of GDP.

The value of financial obligations on families also increased from 23.6 percent of GDP in the second quarter of last year to 24.7 percent at the end of the second quarter of 2021. The global average at this level reaches 65.5 percent.

According to the report, the size of the global debt basically increased by adding 4.8 trillion dollars during the same period, to reach by the end of the second quarter of this year to 296 trillion dirhams. The sharpest rise was in emerging markets, where total debt rose from \$87 trillion at the end of the second quarter of 2020 to \$92 trillion at the end of the second quarter of this year.

Source (Emirati Gulf Newspaper, Edited)

## UAE Government Debt is the Lowest in the World

The Institute of International Finance revealed in a report issued by it, that the ratio of government debt in the UAE to the country's GDP increased from 31.9 percent in the second quarter of last year, to 37.5 percent at the end of the second quarter of this year, but the level of government debt in the country remains among the lowest globally, compared to a global average of 104.6 percent of GDP at the end of the second quarter of 2021.

The Global Debt Index report showed that the debt of financial institutions in the UAE, in turn, increased during the period from 51 percent of GDP to 56.4%, compared to a global average of 84.7 percent.

The debt of non-financial institutions rose from 82.3 to 85 percent of GDP, compared to a global average of 98.6